ما تكلفته مصر فى إنشاء قناة السويس

نجح دى لسبس فى التأثير على محمد سعيد والى مصر فاستصدر منه عقد امتياز نص فيه على الترخيص لدى لسبس فى إنشاء شركة تقوم بحفر قناة السويس واستغلالها لمدة ٩٩ عاماً تبدأ من تاريخ فتحها للملاحة البحرية الكبرى . وقد دلت الملابسات التى تمت فيها الموافقة على المشروع على أن سعيداً لم يكن يقدّر مصالح مصر تمام التقدير وأنه كانت تعوزه حصافة الرجل السياسى وبعد نظره .

كان العقل والمنطق يقضيان بأن يدرس المشروع أولا من نواحيه الهندسية والمالية والسياسية ثم يصدر عقد الامتياز ولكن الذى حدث هو العكس تماماً فصدر العقد أولا ، ثم بدأت بعد ذلك الدراسات الفنية ومعرفة تكاليفه ، وسرعان ماتوالت المشكلات السياسية التى تمثلت أول ما تمثلت فى معارضة انجلترا لمشروع القناة .

والملاحظة الثانية التى نسجلها هنا وكان لها أثرها فى ما تكلفته مصر فى إنشاء القناة . هذه الملاحظة هى الصداقة الوثيقة التى كانت تربط بين الرجلين . وقد برزت هذه الصداقة شكلا وموضوعاً فى العقد . إذ تكرر لفظ الصداقة فى العقد أكثر من مرة :

« لما كان صديقنا المسيو فردينان دى لسبس قد وجه نظرنا إلى الفائدة التى سوف تعود على مصر من إيصال البحر المتوسط بالبحر الأحمر.... »

« إلى صديقى المخلص الكريم المحتد الرفيع المقام المسيو فردينان دى لسبس »

فالعنصر الشخصى كان مسيطراً على الموقف تمام السيطرة وكانت هذه السيطرة هى مكمن الخطورة ، فظهر عقد الامتياز حافلا بامتيازات خطيرة مجحفة بحقوق مصر . نذكر منها على سبيل المثال منح الشركة أراض شاسعة فى منطقة القناة وعلى ضفتى ترعة الماء العذب التى تحفرها الشركة من القاهرة

إلى بور سعيد والسويس ، أى أن الشركة تصبح مالكة لأراض مترامية الأطراف فى مديريتى القليوبية والشرقية ومنطقة القناة من شمالها إلى جنوبها . وما هى العلاقة بين إنشاء قناة السويس وبين تملك أراض شاسعة فى منطقتها أهميتها العسكرية فى إقليم مصر وتسيطر على الطريق بين الشرق والغرب لتقوم الشركة باستغلالها واستعمارها ، إذ تستطيع أن تستقدم جاليات فرنسية وتتمتع الشركة ، بفضل نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان قائماً فى مصر فى ذلك الوقت ، باستقلال فى التشريع والقضاء والإدارة وغير ذلك مما يتيح لها بسهولة وسرعة وبتأييد من باريس أن تبسط سلطانها على هذه المساحات الشاسعة وهو أمر يؤدى فى النهاية إلى قيام حكومة داخل الحكومة المصرية . ولا يغرب عن البال أن الإمبراطورية البريطانية فى الهند قد قامت على أكتاف التجار ولم تقم على أكتاف العسكريين . فقد نزل الإنجليز فى الهند أول الأمر تجاراً ثم اكتسبوا امتيازات تجارية وتطور موقفهم فامتلكوا الأراضى وأشرفوا على الإيرادات وانتهى بهم الأمر إلى أن غدوا سادة حكاماً . وهذا الدور حاولت شركة القناة القيام به فعلا إذ استقدمت أميراً عربياً موالياً لفرنسا وحاولت تنصيبه أميراً على الأراضى التى تمتلكها . ولولا المعارضة العنيفة التى قامت فى ذلك الوقت لوقع الخطب ولكانت الحكومة المصرية أمام الأمر الواقع .

ومن الامتيازات العجيبة التى وردت فى العقد أن منحها سعيد باشا حق بيع ماء النيل للفلاحين الذين يملكون أراض زراعية ويرغبون فى ريها مستقبلا من ترعة الماء العذب التى تعتزم الشركة حفرها . كما تتمتع الشركة بحق الإعفاء الجمركى على جميع الأدوات والمهمات التى تستوردها من الخارج بقصد استغلال الامتياز الممنوح لها ، وللشركة أيضاً أن تستخرج بدون مقابل جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمبانى التى ستكون تابعة لها من المحاجر والمناجم الأميرية .

وقد علق روستى Rossetti قنصل توسكانا فى مصر على الامتيازات التى وردت فى هذا العقد فقال فى تقرير أرسله إلى وزير خارجية فلورنسا بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٨٥٤ « ولم يحدث مطلقاً ياصاحب المعالى أن ظفرت شركة بمثل هذه الامتيازات العظيمة وبمثل هذا السخاء من أية حكومة كانت» .

أما كرابيتس Crabites فقال فى شىء من التهكم المرير : « من الغريب أن سعيداً لم يطالب صديقه بأىّ ثمن مقابل الامتيازات التى منحها إياه بل باع إرث الفراعنة لرجل فرنسى وقبض الثمن ابتسامة زائلة » .

ولم تكد تمر ثلاثة أسابيع على صدور عقد الامتياز حتى كانت الأموال المصرية تنساب فى يسر وسرعة وسخاء لخدمة المشروع ورجال المشروع ومن لاذ بالمشروع . فقد طلب دى لسبس إلى سعيد ، بعد أن ظفر بالعقد ، أن تنظم له الحكومة رحلة يرتاد فيها منطقة البرزخ لدراسة مشروع القناة على الطبيعة ، واستجاب سعيد ، وشاء الكرم الشرقى أن تتكفل الحكومة المصرية بجميع نفقات الرحلة . وقد رافق دى لسبس فى هذه الرحلة لينان بك وموچل بك كبيرا مهندسى الحكومة المصرية وعدد من المهندسين والرسامين والكتبة والأدلاء ومن إليهم . وكان عدد الجمال التى خصصت لنقل ماء الشرب فقط خمسين جملا . واستغرقت الرحلة ثلاثة أسابيع . وكانت هذه الرحلة أول إسهام فعلى من الحكومة المصرية على عهد محمد سعيد فى سبيل إنشاء القناة . هذا إذا تجاوزنا عن نفقات استضافة دى لسبس فى الإسكندرية عند وصوله إليها من فرنسا بحجة تهنئة سعيد على توليه الحكم ، وقد خصص لإقامته قصر المحمودية .

ولما انتهت الرحلة فى ١٥ يناير ١٨٥٥ ترك دى لسبس كبيرى المهندسين يعدان تقريرهما وأبحر من الإسكندرية فى ٢٧ يناير ١٨٥٥ إلى القسطنطينية يلتمس تصديق السلطان عبد المجيد على عقد الامتياز . ولكنه لم ينجح بسبب المعارضة الإنجليزية لمشروع القناة ، وقد حمل لواءها فى القسطنطينية السير

سترادفورد دى ردكليف Sir Stradford de Redcliffe سفير انجلترا هناك فعاد إلى مصر .

واتفق دى لسبس مع سعيد على تكوين لجنة علمية دولية تتكون من أساطين الهندسة فى دول أوربا للدراسة تقرير لينان بك وموجل بك . وأقلع إلى فرنسا يلتمس تأييد الإمبراطور وحكومته ثم ذهب إلى انجلترا محاولا التغلب على معارضة الحكومة الإنجليزية لمشروع القناة . وانتهز فرصة وجوده فى أوربا فكون اللجنة العلمية الدولية من أعضاء يمثلون سبع دول .

وجاء خمسة من أعضاء اللجنة إلى مصر بحجة دراسة المشروع على الطبيعة ومن الغريب أن دى لسبس دعا كثيراً من أصدقائه ومعارفه فى فرنسا إلى السفر إلى مصر مع أعضاء اللجنة حتى ضاقت بهم السفينة أزوريس Osiris التى أقلتهم إلى مصر . ويقول لينان بك إنه لو استجاب جميع الذين وجهت إليهم الدعوة لتطلب الأمر استئجار عدة سفن يبحرون عليها إلى مصر ولازدحمت بهم جميع فنادق مصر ! ولا بد أن نشير إلى هذه الحقيقة : وهى أن دى لسبس لم يكن من رجال الأعمال حتى يستطيع استضافة العدد الضخم من المدعوين من ناحية وحتى يستطيع هو شخصياً التنقل بكثرة بين مصر وتركيا وفرنسا وانجلترا والنمسا وإيطاليا وغيرها من ناحية ثانية . لقد كان موظفاً فى وزارة الخارجية الفرنسية ثم أحيل إلى الاستيداع لأمور نسبت إليه ، ولم يكن معاشه أو راتبه ليكفيه مؤنة العيش ، فلجأ إلى حماته مدام دى لامال Mme de la Malle يعيش معها فى الريف الفرنسى حيث كانت تمتلك قطعة أرض أشرف على استغلالها . ولكن دى لسبس كان يعلم أن مدعويه سينزلون فى رحاب الوالى ، وأن مصر هى التى تتحمل نفقات هذه النزهة ، فخزانة الوالى هى خزانة الحكومة المصرية . وفعلا فتح لهم سعيد اعتماداً قدره ١٢ ألف جنيه للإنفاق عليهم ، وأضفى عليهم الكثير من مظاهر التكريم ودعاهم إلى النزهة التقليدية لزيارة آثار مصر فى الوجه القبلى ولقضاء شطر

من الشتاء فى صعيد مصر . وانتقد لينان بك هذا التصرف وتساءل عن الفائدة التى عادت على مصر من هذه النزهة وقد رافقهم فيها وقال عنها « إن الموائد التى قدمت للضيوف طوال الرحلة قد حوت أطيب أنواع الخمور وأشهى المأكولات بكميات وفيرة » .

وبعد مضى أكثر من شهر على قدومهم بدأوا فى المهمة التى من أجلها قدموا ، فزاروا منطقة القناة زيارة عابرة من السويس واتجهوا شمالا إلى البحر المتوسط ثم استقلوا الباخرة المصرية « النيل » إلى الاسكندرية فبلغوها فى أول يناير ١٨٥٦ وفى اليوم التالى قدموا إلى سعيد تقريراً موجزاً قرروا فيه أن حفر القناة سهل ونجاحها مؤكد وأن تكاليف المشروع من كافة نواحيه لا تتجاوز ٢٠٠ مليون فرنك على ماذهب إليه كبيرا مهندسى الحكومة المصرية فى تقريرهما .

ولم تمض ثلاثة أيام حتى أصدر سعيد باشا فى ٥ يناير ١٨٥٦ وثيقتين هامتين هما عقد الامتياز الثانى وقانون الشركة الأساسى مما يدل دلالة قاطعة على أن هاتين الوثيقتين كانتا معدتين لتوقيع سعيد باشا عليهما قبل أن تقدم اللجنة تقريرها الموجز إليه . إذ لا يعقل أن يوضع عقد الامتياز الثانى متضمنا ٢٣ مادة وقانون الشركة الأساسى حاوياً ٧٨ مادة فى خلال يومين . فالأمر لم يكن سوى تمثيلية أعدها دى لسبس مع أعضاء اللجنة للتمويه على سعيد ، وأن النية كانت مبيتة على اغتيال حقوق مصر وأموالها وجهود شبابها والاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضيها الزراعية والصحراوية لأغراض استعمارية .

جاء عقد الامتياز الثانى على غرار العقد الأول حافلا بالامتيازات التى أغدقت على الشركة إغداقاً ، بل إن الامتيازات التى وردت فى العقد الثانى فاقت ما جاء فى العقد الأول كما وكيفاً . . . . . .

وتوالت المساعدات المصرية للمشروع فاتفق دى لسبس مع سعيد على

أن تنفق الحكومة المصرية على جريدة يصدرها باسم L'Isthme de Suez برزخ السويس للدعاية للمشروع فى أوربا . وكانت تصدر نصف شهرية ، وظهر العدد الأول منها فى ٢٥ يونيو ١٨٥٦ ثم اتفق معه على إصدار طبعة منها باللغة الإيطالية .

وما لبث أن استصدر دى لسبس من سعيد فى ٢٠ يوليو ١٨٥٦ لائحة عرفت باسم (لائحة استخدام العمال الوطنيين فى حفر قناة السويس) وتطبيقاً لهذه اللائحةسيق المصريون إلى ساحات الحفر زمراً لشق القناة وفق نظام السخرة .

وكان تدخل الحكومة لجمع العمال أمراً مألوفاً فى ذلك الوقت وكثيراً ماجرى عليه العمل فى مصر مع فارق واحد هو أن الحكومة كانت تجمع العمال لتنفيذ مشروعات تقوم هى بها من أجل المصلحة العامة كحفر الترع أو مد الخطوط الحديدية أو إصلاح جسور النيل درءاً لأخطار فيضان عال . فالسخرة يمكن اعتبارها من هذه الناحية نوعاً من الضرائب ، لأن الضرائب قد تؤدى نقداً أو عيناً أو عملا . والحالة الاقتصادية السائدة فى أى بلد هى التى تحدد الأسلوب الذى تؤدى به الضرائب .

وقد أراد دى لسبس أن تتدخل الحكومة لجمع مئات الألوف من العمال المصريين وإكراههم على العمل فى حفر القناة . وهذا هو وجه الخطأ . لأن مشروع القناة يخضع للقانون العام ، ويترتب على ذلك أن تكون الشركة هى المكلفة بالقيام بنفسها بتدبير وسائل تنفيذ المشروع ، فتحصل على جميع العمال الذين تتطلبهم عمليات الحفر وفق الطريقة الحرة التى تقوم على عرض من مندوب الشركة وقبول من ناحية العامل بعد الاتفاق على الأجر وساعات العمل وما إلى ذلك . وأراد دى لسبس أن يسجل تدخل الحكومة لجمع العمال من أجل حفر القناة فى وثيقة رسمية تأميناً لمصالح الشركة فاستصدر من سعيد لائحة العمال . وهكذا غدا سعيد باشا أداة طيعة لينة فى يد صديقه دى لسبس الذى ظفر بالوثيقة الرسمية الرابعة فى أقل من عامين بعد صدور عقد الامتياز الأول ثم الثانى ثم قانون الشركة الأساسى .

وأظهر دى لسبس براعة فى صياغة مواد هذه اللائحة إذ تجنب أن يضمنها لفظ السخرة إطلاقاً وإن كانت بعض موادها تفيض بها معنى وروحاً. وهكذا كانت براعة دى لسبس لا تبرز إلا فى مجال الخداع والتدليس والتلاعب بالألفاظ ليخفى وراءها ما يبيته من تسخير الشعب المصرى فى حفر القناة . وقد قرر ثلاثة من أقطاب القانون فى فرنسا[1] فى نوفمبر ١٨٦٣ أن الإبقاء على هـــذه اللائحة إنما هو إبقاء للسخرة لأن اللائحة والسخرة مرتبطتان بعضهما ببعض بعروة وثقى لا انفصام لها .

ويكفى أن نذكر هنا ــ نظراً لضيق المقام . المادة الأولى من هذه اللائحة ، فقد نصت على أن « تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون فى أعمال الشركة تبعاً للطلبات التى يتقدم بها كبير مهندسى الشركة وطبقاً لاحتياجات العمل » . كانت هـــذه أخطر مادة على الإطلاق فى اللائحة وظاهر فيها الغبن الذى وقع على الشعب المصرى : إذ كانت مادة مرنة ناقصة . لم تحدد عدد العمال ، ولم تعين حداً أقصى لعددهم لا يجوز تجاوزه بأية حال من الأحوال ، ولم توزع حشد العمال على مواسم الزراعة بنسبة معينة ، بل جعلت تقديم العمال المصريين إلى الشركة منوطاً برغبة كبير مهندسيها وهو مستخدم فرنسى كان يؤثر مصلحة الشركة على مصالح الشعب . وقد قرر أنه كان يحصل على العمال بمجرد طلب بسيط يقدمه إلى مديرى الأقاليم . وهكذا أخضع سعيد مديرى المديريات ووزارة الداخلية لسلطة مستخدم فرنسى فى شركة القناة . ولم يكن دى لسبس ليقنع بعشرين ألف عامل بل كان يسأل الحكومة إلحافاً أن ترسل إلى ساحات الحفر أربعين ألفاً . ويقول كلفن Colvin إن سعيد باشا قد جلب الشقاء على الفلاحين بل كان من أكبر العاملين على إتعابهم بسبب امتياز قناة السويس الذى فرض عليهم السخرة فى أشد حالاتها وأبعدها عن المكافأة .

---

(1) Note consultative pour Sor Altesse Ismaïl Pacha. Vice Roi d'Egypte, délibéreé par Mtes. Odilon Barrot, Dufause et Jules Favre, en date du 30 november 1863.

وضع سعيد فى خدمة الشركة وسائل النقل الحكومية من سكك حديدية ومفن نيلية . فعلى الرغم من أن لائحة العمال قد نصت على أن تتكفل الشركة بنفقات سفر العمال إلى ساحات الحفر إلا أن سعيد باشا رضى أن تتحمل الحكومة عن الشركة هذه النفقات . وكانت هذه حلقة جديدة فى سلسلة الخدمات التى أسدتها مصر إلى الشركة .

ووضع ضباط البوليس أيضاً فى خدمة الشركة فكانوا يرافقون أفواج العمال فى سفرهم من بلادهم إلى الزقازيق — نهاية الخط الحديدى فى ذلك الوقت . وقد اتخذت الزقازيق مركزاً لتجمع العمال . وهناك يتسلمهم مندوب الشركة من ضابط البوليس بعد أن يوقع إقراراً بعدد أفراد الفوج . وفى الزقازيق يربط المصريون بالحبال فى أيديهم ، بعضهم إلى بعض ليستأنفوا السفر سيراً على الأقدام إلى منطقة القناة تحت الحراسة الشديدة من بوليس الهجانة . وكانوا يقطعون المسافة الأخيرة فى أربعة أيام . ويقول سائح فرنسى إنه شاهد صباح أحد الأيام فى شهر ديسمبر ١٨٦٢ جموعاً كثيفة من العمال يجتازون الصحراء ولاحظ أن طلائعهم الأولى قد اختفت عن الأنظار بينما كانت صفوف متراصة منهم لا تزال فى صف طويل متجهة شطر منطقة القناة .

وسخرت الحكومة جنود الجيش فى حفر القناة ونار الجند وأعلنوا العصيان ووقعت حوادث دموية بينهم وبين الفرنسيين من رؤساء ساحات الحفر . وخفّض سعيد عدد القوات المسلحة المصرية بحجة التخفيف عن كاهل الميزانية ، وأرسل الجنود المسرحين والشبان المقترعين إلى صحراء البرزخ لحفر القناة وهكذا كانت القناة سبباً فى اضمحلال الجيش المصرى فى ذلك الوقت .

ولم تقف عمليات الحفر خلال أشهر رمضان ، فكان العمال ينامون نهاراً ويحفرون القناة ليلا على أضواء المشاعل .

ومات الآلاف من المصريين عطشاً فى ساحات الحفر إذ فشلت الشركة

فى توفير ماء الشرب خلال العنوات الأربع الأولى ، لأنها بدأت فى حفر قناة السويس قبل أن تشرع فى حفر ترعة الماء العذب كما كان مقرراً . واعتمدت على وسيلة بدائية هى ماء الآبار تنقلها الجمال إلى العمال ،ويقول أحد الفرنسيين المعاصرن : «كانت قوافل الجمال التى تحمل الماء تصل متأخرة نتيجة أوامر أسىء إعطاؤها أو أسىء فهمها أو أسىء تنفيذها» وهكذا شهد شاهد من أهلها . كان الموت يدرك العمال قبل أن يدركهم ماء الآبار . مما جعل هذه السنوات الأربع من أحلك الفصول سواداً فى تاريخ الشركة .

وانتشرت الأوبئة بين العمال المصريين وفتكت بهم فتكاً ذريعاً . وكان فى مقدمتها التيفود والتيفوس والكوليرا والحمى الراجعة والجدرى . ونستقى هذه المعلومات من مصادر الشركة نفسها إذ كان كبير أطباء الشركة يضع تقريراً فى نهاية كل عام يستعرض فيه الحالة الصحية بين العمال . وقد قرر فى أحد تقاريره أن زمام الموقف كاد يفلت من الشركة وأنه مرت بها فترة عصيبة إذ عجزت عن أن تجد رجالا يحملون جثث الموتى فأمرت عدداً من مستخدميها فى قسم الحسابات برفع جثثهم .

تسربت أنباء تلك المآسى إلى الخارج حتى أصبح تسخير المصريين فى حفر القناة فضيحة عامة a public scandal كما قال بحق مؤرخ مصر الخديوية ادوارد ديسى Edward Dicey وقد ذكر أيضاً أنه كثيراً ما أسىء استخدام السخرة فى مصر حتى غدا سوء استخدامها أمراً عادياً فى هذه البلاد ولكن لم يحدث مطلقاً أن أسىء تطبيقها كما حدث فى حفر قناة السويس . وأكد أنه لو استمر حفر القناة بسير سنوات أخرى على هذا الأسلوب لنقص عدد سكان مصر نقصاناً خطيراً . إنها جزية فرضتها شركة القناة على البلاد، وكانت استغلالا لشعب بأسره من أجل خدمة مصالحها . ويقول جول فافر Jules Favre أحد وزراء فرنسا السابقين تعليقاً على هذا التجنيد : إن الولاة من أسرة محمد على يحكمون مصر طبقاً لفرمان سنة ١٨٤١ ولكنهم

لا يمتلكون المصريين كما يمتلك الإنسان قطيعاً من الغنم أو عقاراً تنتقل ملكيته من شخص إلى آخر .

حدثت هذه التعبئة المدنية التى فرضت على الشعب المصرى من أجل إنشاء القناة فى وقت لاحت فيه للاقتصاد المصرى فرصة ذهبية نادرة . فقد قامت الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ — ١٨٦٥) وتعذر تصدير القطن الأمريكى إلى انجلترا وأوقف العمل فى عدد من مصانع الغزل والنسج فى انجلترا ، ووقعت فيها أزمة اقتصادية خانقة أطلق عليها « المجاعة القطنية » وبلغ عدد العمال الإنجليز المتعطلين فى مصانع الغزل والنسيج ٣٣٠,٦٦٤عاملا وطالب الرأى العام الإنجليزى حكومته باستيراد القطن من جهات أخرى . فأوفدت الحكومة الإنجليزية ، بالاشتراك مع جمعية استيراد القطن فى مانشستر بعثة اقتصادية إلى مصر . وقدّمت البعثة عروضاً مغرية للتوسع فى زراعة القطن وأبدت استعدادها لشراء جميع الأقطان التى تزرعها مصر بأسعار مجزية للغاية . ولكن سعيد باشا عالج الموقف على وجه معكوس . كان المفروض أن يمسك يده ولو قليلا عن الشركة ويستبقى جانباً من عمال السخرة فى الحقول يزرعون القطن الذى ارتفعت أسعاره ارتفاعاً جنونياً . ولكن زاد التدفق الآدمى على ساحات الحفر بعد وصول البعثة حتى وصل إلى ذروته فى السنوات التالية وارتفع عدد العمال إلى ٢٢ الفاً كل شهر . وقد جاء فى تقرير رئيس البعثة الاقتصادية الإنجليزية أنه لاحظ فى كل جهة من الجهات التى زارها فى مصر وجود مساحات كبيرة من الأرض دون استغلال .

وفى الواقع كانت فى مصر فى ذلك الوقت أراض غير ذات زرع بسبب نقص الأيدى العاملة الزراعية ، واعترف سعيد بهذه الحقيقة فى مذكرة أرسلها إلى الحكومة التركية . وحاول إسماعيل فى مستهل حكمه معالجة مشكلة نقص الأيدى العاملة الزراعية باستقدام عمال من الصين والهند يقيمون فى الأراضى الزراعية ويتولون استغلالها . وهكذا أعاقت أعباء السخرة فى حفر القناة

إلى حد كبير إنتاج القطن كما أنها حجبت عن البلاد نعمة الانتفاع بارتفاع أسعار القطن . وقد تعرض لايارد Layard وكيل وزارة الخارجية البريطانية لهذا الموضوع فى جلسة أول أغسطس ١٨٦٢ بمجلس العموم البريطانى فقال : « إن عدداً من الرجال يتراوح عددهم بين سبعين ألفاً وثمانين ألفاً قد انتزعوا من أعمالهم التى يؤدونها فى قراهم ليساعدوا فى إنشاء قناة السويس . إن هذه الخطة لابد أن تؤدى إلى بؤس عظيم . وتتعارض بشكل جدى وخطير مع الأعمال الأخرى التى تدر أرباحاً كثيرة مثل إنتاج القطن ... وقد قدر نوبار ما خسرته مصر كل سنة بسبب ذلك بأربعين مليون فرنك أى ما يقرب من مليون وستمائة ألف جنيه . وقالت بحق جريدة التيمس Times فى هذا الصدد « إن رخاء مصر قد أفسده نزع الفلاحين قهراً من حقولهم ونقلهم إلى البرزخ بطريقة ظالمة غير قانونية »

* * *

وإذا انتقلنا من هذه المعاونة الآدمية الهائلة التى كلفت مصر عدة ملايين من الجنيهات خسرها الاقتصاد المصرى فى تلك السنوات ، نجد الأموال المصرية قد أنفقت فى سخاء وسذاجة على تنفيذ المشروع وتدعيم مركز الشركة آلمالى المتداعى فى ذلك الوقت . فقد عجز دى لسبس عن أن يبيع جميع أسهم الشركة حين طرحها للاكتتاب العام وبقى لديه أكثر من ربع مجموع عدد الأسهم على الرغم من أنه خصص لمصر بادئ ذى بدء ٦٤ ألف سهم ثمنها ٣٢ مليون فرنك . ولكنه عول على إخفاء الفشل الذى منى به وأعلن كذباً وزوراً وبهتاناً أن رأس مال الشركة قد غطى بأكمله وأن الشركة تبعاً لذلك قد استكملت عناصر وجودها وألفت الشركة نهائياً فى ١٥ ديسمبر ١٨٥٨ . وانتهك فى هذه الخطوة قانون الشركة الأساسى انتهاكاً صارخاً إذ نصت المادة الرابعة على أن تأليف الشركة لا يتم إلا بعد تغطية رأس المال بأكمله . وما لبثت أن استفاضت الشائعات فى أوربا بهذه الحقيقة وهى أنه قد

بقى فى حوزة الشركة عدد كبير من الأسهم دون بيع بسبب امتناع انجلترا والنمسا بوجه خاص عن الاكتتاب فى أسهم الشركة . وقد أشاعت هذه الأنباء الاضطراب فى نفوس مسهمى الشركة فاضطر دى لسبس إلى أن يكشف عن حقيقة الموقف محاولا أن يرجعه إلى أسباب عسكرية حربية وهو تبرير واه ضعيف . فقد أعلن فى الاجتماع الأول للجمعية العامة لمسهمى الشركة والذى عقد فى ١٥ مايو ١٨٦٠ أنه بسبب اندلاع الحرب فى أوربا فى مستهل عام ١٨٥٩ أن نشأت حالة قهرية اضطربت فيها العلاقات المالية مع كثير من أصحاب المصارف الذين توقفوا عن الدفع ، ثم قال : « ولهذا اتفقنا مع الوالى كى يأخذ لحسابه نهائياً الأسهم المخصصة لأصحاب المصارف الأجنبية والذين حالت الظروف القهرية عن الوفاء بالتزاماتهم » . وكان هدف دى لسبس من هذا التصريح غير الصحيح هو بث الطمأنينة فى نفوس المسهمين من ناحية ووضع سعيد باشا أمام الأمر الواقع من ناحية ثانية . ولذلك ما كاد ينتهى اجتماع المسهمين حتى حضر إلى مصر وعرض على سعيد ابتياع الأسهم المتبقية لدى الشركة فرفض سعيد أول الأمر ولكنه عاد بعد ذلك بيومين فاستجاب إلى ملتمس صديقه وقبل الأسهم المعروضة وأصبح مجموع الأسهم التى فرضت على مصر ١٧٧٦٤٢ سهما قيمتها الإسمية وقت الاكتتاب ٨٨,٨٢١,٠٠٠ فرنك أى مايقرب من ٣,٥٥٢,٨٤٠ جنيهاً وكان عدد الأسهم يوازى ٤٤ ٪ من قيمة رأس مال الشركة وأصبحت مصر ثانى بلد فى العالم بعد فرنسا من حيث ملكيتها لعدد الأسهم . واستمر ضغط دى لسبس على سعيد حتى استطاع أن يستصدر منه اتفاقاً رسمياً بهذه الصفقة بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٦٠ وكان هذا الاتفاق هو بدء التزامات مصر المالية نحو شركة القناة . ويقول مؤرخ قصة الخديوية فى مصر إنه لولا المساعدات المالية التى ظفرت بها شركة القناة على حساب مصر لاستحال على الشركة أن تستكمل مقوماتها ودعاماتها وقرر أن الدعاة الفرنسيين لم يقبلوا الاعتراف

بهذه الحقيقة . ولكن شارل روفرنسوا أحد مؤرخى القناة المناصرين لدى لسبس اعترف بجانب من هذه الحقيقة فى سنة ١٩٣٦ إذ قال : « إلى سعيد باشا والى مصر يعود فضل أكبر خدمة أسداها لشركة القناة حين سد الثغرات التى حدثت فى عملية الاكتتاب » .

ومع ذلك فإن مصر لم تنعم بهذه الأسهم : فقد تفاقمت الأزمات المالية بالحكومة المصرية على عهد اسماعيل تفاقما أدى به إلى التفكير فى بيعها . وقام تسابق بين انجلترا وفرنسا على الفوز بهذه الأسهم واستطاع دزرائيلى رئيس الوزارة البريطانية أن يكسب الجولة فاشتراها فى سرعة خاطفة من اسماعيل فى نوفمبر ١٨٧٥ بمبلغ إجمالى قدره أربعة ملايين من الجنيهات .

ووضع مجلس العموم البريطانى أمام الأمر الواقع . وكان لهذه الصفقة طابعها السياسى بجانب طابعها المالى . واتضح بعد إبرام الصفقة أن مصر لم تكن تمتلك كل الأسهم التى اكتتب بها أول الأمر وأنها تصرفت فى ١٠٤٠ سهماً فخصم ثمنها من الصفقة وهبط المبلغ إلى ٣,٩٧٦,٥٨٢ جنيهاً . ومع ذلك فإن الحكومة الإنجليزية قد استردت من الحكومة المصرية الجزء الأكبر من هذا المبلغ بطريقة ماكرة خادعة ، إذ كان اسماعيل قد تنازل لشركة القناة طبقاً لاتفاقية ٢٣ أبريل ١٨٦٩ عن فوائد أسهم مصر لمدة خمسة وعشرين عاماً تنتهى فى ١٨٩٤ . فلما باعت مصر أسهمها لإنجلترا طلبت الأخيرة أن تدفع لها مصر فوائد بنسبة ٥ ٪ من قيمة الثمن مقابل حرمان الحكومة الانجليزية من أرباح الأسهم طوال هذه المدة .

وأذعنت الحكومة المصرية لهذا الطلب وأخذت تدفع لانجلترا الفوائد المطلوبة سنوياً . وقدر البعض أن مجموع الفوائد التى تسلمتها انجلترا من مصر منذ أن تم عقد الصفقة حتى ١٨٩٤ قد بلغ ٣,٨٣٣,٤٨٤ جنيهاً فكأن مصر قد باعت أسهمها لانجلترا بمبلغ ١٤٣,٠٩٨ جنيهاً ! ! ومنذ ذلك التاريخ إلى أن

أممت شركة القناة فى ٢٦ يونيو ١٩٥٦ انساب أكثر من مائة مليون جنيه فى خزانة الحكومة الانجليزية قيمة أرباح أسهم مصر .

• • •

وقد سبقت مأساة بيع الأسهم لانجلترا عدة مآسى مالية جسيمة أخرى تحملتها مصر . وكان من بينها التعويض المالى الضخم الذى حكم به نابليون الثالث إمبراطور فرنسا بتاريخ ٦ يوليو ١٨٦٤ على أثر النزاع الذى قام بين الحكومة المصرية على عهد اسماعيل وبين الشركة . فقد تطور هذا النزاع تطوراً أدى إلى أن طلب اسماعيل تحكيم الإمبراطور . وقد جانب إسماعيل التوفيق فى هذه الخطوة لأن نابليون الثالث كان قد احتضن مشروع القناة منذ أن ظفر دى لسبس بعقد الامتياز الأول إذ لم تكد تمر ثلاثة أسابيع على صدور هذا العقد حتى منح سعيداً وسام الشرف تقديراً منه لسعيد . ورأى الإمبراطور أن قناة السويس مشروع قومى فرنسى يعلى من شأن فرنسا فى ربوع الشرق وإنها فكرة نابليونية انحدرت إليه من عمه الإمبراطور نابليون بونابرت . وكان عدد من الصحف الفرنسية يطالب السلطات العليا فى فرنسا فى ذلك الوقت بوجوب رعاية مصالح الفرنسيين الذين اكتتبوا بنصيب موفور فى أسهم الشركة . يضاف إلى ذلك أن دى لسبس كان يفزع إلى الإمبراطور كلما تعرضت الشركة لأزمة سياسية مستحكمة يلتمس تدخله لنصرة أصحاب رءوس الأموال الفرنسية التى أسهمت فى المشروع .

وانتهز دى لسبس فرصة تحكيم الإمبراطور وطالب بتعويضات خيالية بلغت ١٠٧ مليون فرنك أى أكثر من نصف رأس مال الشركة وأن تتنازل الحكومة المصرية لها عن نصيبها المقرر فى الأرباح وقدره ١٥ من صافى أرباح الشركة . ولذلك لم يكن عجيباً أن يصدر الإمبراطور حكماً جائراً بأن تدفع مصر للشركة تعويضاً قدره أربعة وثمانون مليون فرنك أى ما يساوى ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين ألف جنيه فى مقابل إلغاء السخرة فى حفر

القناة واسترداد جزء من الأراضى وترعة الماء العذب التى حفرتها الشركة من القصاصين إلى مدينة السويس فى حين أن المصريين هم الذين سخروا فى حفرها وقد بلغ عددهم طبقاً لإحصاءات الشركة ١٥٥,٨٩٣ مصرياً . وقد ذكر روشتين Rochstein أن هذا الحكم لم يكن غير سرقة من سرقات عدة أذعنت فيها مصر لأوربا المستنيرة الفاضلة . وقد علق رئيس لجنة التحكيم على ضخامة هذا التعويض الذى اقترحه وأخذ به الإمبراطور — علق تعليقاً غريباً إذ قال إن باشوات مصر وسراتها ينفقون كل عام على مسراتهم وعلى أمور غير مجدية مبالغ أكثر من هذا التعويض .

ويجدر بنا أن نصحح هنا خطأ شائعاً وقع فيه المؤرخون والكتاب فقد قرروا أن التعويض الذى تقرر على مصر فى مقابل إلغاء السخرة هو ٣٨ مليون فرنك . والواقع أن لجنة التحكيم قررت هذا التعويض بمبلغ ٤٢,٥ مليون فرنك وأقر الإمبراطور هذا التقدير . وقد وجدت اللجنة أن على الشركة أجوراً متأخرة للعمال المصريين بلغت فى تقدير اللجنة أربعة ملايين ونصف مليون فرنك ورأت أن تخصم هذه الأجور المتأخرة من مبلغ التعويض الذى تقرر عن إلغاء السخرة فأصبح صافى المبلغ المتعين دفعه هو ٣٨ مليون فرنك . وقد استخدم رجال القانون من أعضاء اللجنة الدهاء فى صياغة الحكم لإخفاء حقيقة المبلغ الذى تقرر تعويضاً عن إلغاء السخرة فهو يبدو للقارئ العادى لمنطوق الحكم أو للباحث المتعجل أنه ٣٨ مليون فرنك والحقيقة أنه ٤٢,١٥ مليون فرنك .

وإلى جانب هذه التعويضات الضخمة تضاف نفقات أخرى باهظة دفعتها مصر وتتمثل فى أربع نواحى : الناحية الأولى هى الرشا التى قدمت إلى السلطان عبد العزيز وإلى والدته ، وقدم لها نوبار باسم اسماعيل قلادة ماسية ثمنها عشرة آلاف جنيه استرلينى ، وإلى رجال البلاط وللوزراء . وقد صدر بشأنهم أمر من اسماعيل إلى نوبار بألا يراعى الاقتصاد فى ثمن الهدايا

التى تقدم لهم . وخص فؤاد باشا الصدر الأعظم ثلاثون ألف قطعة ذهبية من العملة المجيدية لم يقبلها إلا بعد أن أذن له السلطان فى قبولها . وكذلك الرشا التى قدمها نوبار إلى موظف فى السفارة البريطانية فى القسطنطينية هو ستيفنس Stephens السكرتير الخاص للسفير ، وإلى موظف فى السفارة الفرنسية هو أوترى Outrey المترجم الأول بها . وكان كل منهما يطلع نوبار على بريد السفارة . وقد قدمت هذه الرشا أثناء مفاوضات قناة السويس التى دارت فى القسطنطينية فى شهرى يونيو ويوليو ١٨٦٣ وأسفرت عن المذكرة التى أرسلها الباب العالى إلى مصر بتاريخ أول أغسطس ١٨٦٣ خاصة بموضوع القناة .

وتتمثل الناحية الثانية فى الرشا التى قدمها نوبار فى باريس إلى الدوق دى مورنى de Morny أخ الإمبراطور نابليون الثالث ورئيس الهيئة التشريعية فى فرنسا كى يساند الحكومة المصرية فى موقفها أثناء نزاعها مع الشركة خلال سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٤ . ولم يشأ اسماعيل أن يطلق على هذه المبالغ اسم الرشوة ولكن سماها « نقود الهمة » .

أما الناحية الثالثة التى أنفقت فيها الأموال المصرية بسخاء عجيب فكانت الحملة الصحفية التى نظمها نوبار فى باريس ضد شركة القناة ونعى عليها افتقارها إلى وجود قانونى escistence légale لأن السلطان لم يكن قد أصدر تصديقه على عقد الامتياز ، كما نعى عليها ضعف مركزها المالى واعتمادها على السخرة وقد نعتها بأنها وسيلة متبربرة تنفر منها الشعوب المتمدينة . واستمرت تلك الحملة فترة طويلة أوقعت الارتباك فى دوائر الشركة ونشرت الاضطراب بين المسهمين واشتركت فى هذه الحملة خمس جرائد وكانت الجريدة تتقاضى ستين جنيهاً عن نشر المقال الواحد . وكان دى لسبس يتساءل عن الخزانة للعجيبة التى تمول هذه الحملة الصحفية وقد أطلق عليها اسم الحرب الصليبية باسم الإنسانية .

وكانت الناحية الرابعة هى الاستشارات القانونية التى كان يصدرها أعلام القانون فى فرنسا فى ذلك الوقت وبعض أعضاء مجلس النواب الفرنسى مؤيدة وجهة نظر الحكومة المصرية فى نزاعها مع الشركة . وكان نوبار يطبع أعداد وفيرة من هذه الاستشارات ويوزعها بالمجان على مختلف هيئات باريس وجمعياتها وأنديتها ودور النشر . وكانت الصحف فى باريس تنشر هذه الاستشارات بعد أن تتقاضى خمسة فرنكات عن كل سطر . أما الصحف الموالية والمشتركة فى الحملة الصحفية المصرية فكانت تصدر أعداداً خاصة أحياناً وملاحق أحياناً أخرى لنشر الاستشارات التى كان يزيد من قيمتها أنها صادرة عن أئمة التشريع فى فرنسا . ويقول المستشار كرابيتس Crabites إنه لم يكن فى فرنسا أحد فى ذلك الوقت يدانى أولئك المشرعين علواً فى كفايتهم .

* * *

واستطاعت الشركة أن تبتز من الخزانة المصرية أموالا جمة فى صورة صفقات كانت تعقدها مع الحكومة ثم تردها إليها بعد ذلك بعد أن ترفع أثمانها أضعافاً مضاعفة . اشترت الشركة من الحكومة المصرية تفتيش الوادى بمبلغ يقل عن مليونين من الفرنكات ثم باعته إياها بعد ذلك بعشرة ملايين من الفرنكات . وتنطبق على هذه الحالة ثكنات الجيش المصرى فى دمياط ومبانى مدرسة الهندسة فى القاهرة فقد اشترتها بثمن بخس باعترا ف دى‌لسبس ثم تنازلت للحكومة عنها وعن المستشفيات المقامة فى البرزخ وعن حق الإعفاء الجمركى لقاء ٣٠ مليون فرنك . ثم عادت فاستردت الامتياز الأخير فى اتفاق أول فبراير ١٩٠٢ على عهد الاحتلال البريطانى الذى وجدت فيه الشركة نصيراً مؤيداً .

* * *

وقد أخذت مصر على عاتقها — طبقاً للاتفاق الذي عقلبته الحكومة

المصرية مع الشركة بتاريخ ١٨ مارس ١٨٦٣ — انشاء ترعة الماء العذب من مدينة القاهرة حتى قرية القصاصين لتتصل بالترعة التى حفرتها الشركة من تلك القرية حتى نفيشة ثم مدتها جنوباً إلى السويس . وقد أطلق على هاتين الترعتين معاً فيما بعد ترعة الإسماعيلية . وكانت مصلحة الشركة فى عقدها الاتفاق واضحة فإن عقد الامتياز الثانى كان قد فرض على الشركة القيام بهذا العمل ، وكان هذا عبئاً مالياً ثقيلاعليها لم تكن فى استطاعتها — ومواردها المالية محدودةضئيلة فى ذلك الوقت — أن تقوم بحفرها . وكان التقرير الذى وضعه لينان بك وموجل بك كبيرا مهندسى الحكومة المصرية بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٥٥ والذى عرف باسم « المشروع الابتدائى لشق برزخ السويس » . L'avant projet pour le percement de l' Isthme de Suez قد أكد ضرورة البـــدء بحفر الترعة الحلوة قبل الشروع فى شق قناة السويس حتى يجد العمال المصريون مورداً مائياً ثابتاً يطمئنون إليه عنـــد شروعهم فى إنشاء قناة السويس فى صحراء البرزخ . ثم جاء تقرير اللجنة العلمية الدولية فى ديسمبر ١٨٥٦ فأكد هذه الحقيقة مرة ثانية . ومع ذلك فإن الشركة أرجأت حفر ترعة الماء العذب على الرغم من أهميتها الحيوية القصوى للمشروع كله حتى وضعت هذا العبء على عاتق الحكومة المصرية . وكان حفر هذه الترعة يتطلب نزع ملكية أراض زراعية ودفع أثمانها لأصحابها . وكانت هذه الأراضى تقع ابتداء من شبرا — حيث مأخذ الترعة — ثم مديريتى القليوبية والشرقية . وقد أشار اتفاق ١٨ مارس ١٨٦٣ صراحة إلى تلك الصعاب التى تخلصت منها الشركة إذ جاء فى مقدمته : « وقد اعترف سمو الوالى ومسيو فرديناند دى لسبس أن وسائل إنشاء هذا الجزء من القناة ، بمعرفة الشركة وبأموال من طرفها — خصوصاً فيما يتعلق بنزع ملكية الأراضى المملوكة للأفراد ، والاستيلاء عليها ، قد يثير مشكلات إدارية داخلية كثيرة التعقيد عظيمة الخطورة وأن الحكومة المصرية راغبة فى حل هذه المشكلات طبقاً لقوانين البلاد وعاداتها .....

وقد وضعت الحكومة المصرية مواردها المالية والفنية والتموينية وعمال السخرة بل وجنود جيشها فى حفر تلك الترعة وبلغت تكاليف حفرها واحد وعشرين مليون ونصف مليون فرنك ،أى ما يقرب من ثمانمائة وستين ألف جنيه .

* * *

وقد أنفق اسماعيل على حفلات افتتاح القناة مليوناً وأربعمائة ألف جنيه وبرر أنصاره إنفاقه هذا المبلغ الضخم بأنه أراد أن يظهر مصر أمام أوربا دولة غنية متحضرة ثم ينتهز الفرصة ويعلن أمام حكام أوربا — أباطرة وملوكاً وأمراء — استقلال مصر التام عن تركيا . وهو تبرير غير معقول لأنه لم لم يحدث . كما أنه لم تخف على المدعوين لحفلات افتتاح القناة حالة البؤس التى كان يئن منها الشعب المصرى على عهده . بل ندد بعضهم فيما بعد بهذا السفه . ويكفى أن نذكر أن أحد ضيوفه ذكر أنه غادر قصر عابدين فى منتصف إحدى ليالى شهر ديسمبر ١٨٦٩ على إثر انتهاء إحدى الحفلات الساهرة التى أقامها إسماعيل ابتهاجاً بافتتاح القناة . وفى طريقه إلى الفندق الذى كان ينزل فيه وجد أشخاصاً نائمين على أرصفة الشوارع فى زمهرير الشتاء وأخذ يسائل نفسه هل هؤلاء البؤساء هم رعايا الحاكم الذى كنت فى ضيافته منذ دقائق معدودة وكانت أطيب أنواع الخمور وأغلاها تسكب أمام الضيوف بكثرة وكأنها تتدفق من صنابير الماء ! ! ؟

تم حفر القناة وافتتحت للملاحة البحرية فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ بعد أن أنفقت مصر فى إنشائها المال الوفير فى سذاجة وسخاء . وظل لمصر مصدران دسمان هما الأسهم التى كانت قد ابتاعتها وعددها ١٧٧٦٤٢ سهما ثم نصيبها فى أرباح الشركة وكان هذا النصيب مقرراً فى عقدى الامتياز بمقدار ١٥ ٪ من صافى أرباح الشركة . وكان هذان المصدران ثروة لا ينضب معينها تتجدد كل عام . ولكن لم تكد تمر ست سنوات على افتتاح القناة حتى باع

إسماعيل أسهم مصر إلى انجلترا . وقد سبق أن شرحنا الملابسات التى تمت فيها هذه الصفقة الخاسرة بالنسبة لمصر ، ومع ذلك فلم تمر خمس سنوات بعد ذلك حتى باعت الحكومة المصرية فى سنة ١٨٨٠ على عهد توفيق المصدر الثانى وهو حصة مصر المقررة فى أرباح الشركة .

كانت هذه الحصة مرهونة لدى نقابة من الماليين فى باريس وعجزت الحكومة المصرية عن الوفاء بالدين . وعقد مجلس الوزراء المصرى جلسة غير اعتادية فى ١٤ يناير ١٨٨٠ برآسة رياض باشا وحضرها السير ايفلن بارنج Baring المراقب المالى الإنجليزى . أما المراقب الفرنسى فقد كان متغيباً فى باريس فحضرها نيابة عنه Liron d'Airoles . وخصصت هذه الجلسة لمناقشة بيع الحصة وانتهت بموافقة مجلس الوزراء على بيعها إلى البنك العقارى الفرنسى بمبلغ تافه للغاية هو ٢٢ مليون فرنك أى ٨٥٠ ألف جنيه ومع ذلك فإن هذا المبلغ لم تأخذه مصر بل دفع لأصحاب الديون الأجانب ضمن أقساط ديونهم وفوائدها . بقى أن نعرف أن مجلس الوزراء كان يضم عدا رئيسه رياض كلا من عثمان رفقى ناظر الجهادية والبحرية ومصطفى فهمى ناظر الخارجية والبارودى ناظر الأوقاف وعلى مبارك ناظر الأشغال وحسين فخرى ناظر الحقانية وعلى إبراهيم ناظر المعارف .

أما البنك العقارى الفرنسى فقد أسس شركة باسم « الشركة المدنية لاستيفاء نسبة الـ ١٥ ٪ من أرباح قناة السويس المخولة للحكومة المصرية » وكانت تنحصر وظيفتها فى تحصيل قيمة هذه الحصة من شركة القناة وتوزيعها على مسهمى الشركة المدنية . وكانت هذه الحصة تدر ربحاً سنوياً يزيد على مليون جنيه مع أن رأس مال الشركة المدنية كان أقل من مليون جنيه . وهكذا فقدت مصر فى عهد الأب وابنه — إسماعيل وتوفيق — هذين المصدرين الدسمين .

* * *

لقد بلغت تكاليف انشاء القناة — اعتماداً على المصادر العلمية الوثيقة

المعاصرة ، ٤٢٢,٨٠٧,٨٨٢ فرنكا أى ما يقرب من ١٧ مليون جنيه (١٧,٣١٢,٣١٥ جنيهاً) وبلغت ما دفعته مصر فى إنشاء القناة حسب البيان الرسمى الذى قدمته الحكومة المصرية لمجلس شورى النواب ، سنة ١٨٧٦ (١٦,٠٧٥,١١٩) جنيهاً وهو نفس الرقم الذى جاء فى تقرير لجنة كيف Cave هذا عدا آلاف المواطنين الذين ماتوا نتيجة العطش أو الجوع أو الإعياء أو الأوبئة فى ساحات الحفر .

ثم كان ما هو أفدح خسارة من ملايين الجنيهات التى أنفقت وآلاف الأرواح التى أزهقت ونعنى به الاحتلال البريطانى فقد كانت القناة من أهم الأسباب التى دفعت انجلترا إلى احتلال مصر وظل كابوس الاحتلال جاثماً على الصدور طيلة ٧٣عاماً يمتص دماء المصريين ويعرقل تقدم البلاد حتى إذا تم جلاء الإنجليز عن مصر فى يونيو ١٩٥٦ تلت ذلك الجلاء الخطوة الطبيعية وهى تأميم شركة القناة فى ٢٦ يوليو من نفس ذلك العام .

عبد العزيز محمد الشناوى